

قراءة في المحددات النظرية لنشأة الأنظمة السياسية في الدول العربية

A reading of the theoretical determinants of the emergence of political systems in the Arab Countries



بالحسن حسان^{1*}، بن يحي نبيلة²

¹ جامعة الجزائر3 (الجزائر)

hbelahcene84@gmail.com

² جامعة الجزائر3 (الجزائر)

Benyahianabila3@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/09/08 تاريخ القبول: 2022/11/10 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص:

تتعدد المداخل النظرية لفهم وتحليل الظواهر السياسية ومن بينها الدولة كوحدة متعددة العناصر. وبالتركيز على الدولة في النظام الإقليمي العربي، نلاحظ وجود العديد من الخصائص المشتركة بين تلك الوحدات السياسية (الدول)، مما يبرر دراستها في إطار منهجي موحد. أي أنّ تشابه المقومات الرئيسية للدول العربية يعتبر دافعا مهما لمحاولة فهم عناصر التقارب والتعاقد بينها، لصناعة إطار مفاهيمي يمكن الاستفادة منه لتثمين الإيجابيات المتاحة كقاعدة لمستقبل أفضل بالاستفادة من تجارب الماضي. وقد خلصت الدراسة إلى أنّ الإمكانات المتاحة للدول العربية في مختلف المجالات بحاجة إلى بيئة سياسية تقوم على الشرعية والمواطنة، وإعادة النظر في التوجهات الاقتصادية الريعية، وضرورة التوجه نحو علاقات تعاونية عربية-عربية في إطار نظام إقليمي يعبر عن المصالح المشتركة.

الكلمات المفتاحية:

النظم السياسية، الدول العربية، التفاعلات السياسية.

Abstract:

There are many theoretical approaches to understanding and analyzing political phenomena, including the state as a multi-element unit. Focusing on the state in the Arab regional system, we note that there are many common characteristics between these political units (states), which justify their study within a unified methodological framework. That is, the similarity of the main

components of the Arab countries is an important motive for trying to understand the elements of convergence and synergy between them to create a conceptual framework that can be used to value the available advantages as a basis for a better future by drawing on past experiences. The study concluded that the possibilities available to Arab countries in various fields need a political environment based on legitimacy and citizenship, a review of rentier economic trends, and the need to move towards Arab-Arab cooperative relations.

Key words:

Political systems, Arab countries, Political interactions.

مقدمة:

تتميز الوحدات السياسية العربية بمحددات مزدوجة تجمع بين الخصوصية القطرية أو الوطنية من جهة، ومن جهة أخرى نجدها تشترك في مجموعة من الخصائص القومية التي تجعل منها فضاء مناسباً لقيام نظام إقليمي منسجم، ويظهر جلياً حجم التجانس بين مكونات النظام الإقليمي العربي خصوصاً بالنسبة إلى الشعوب بالنظر إلى منظومة القيم المشتركة. ومع ذلك لا يمكن الجزم بوجود تطابق وتجانس مطلق على المستوى الرسمي الذي تجسده الأنظم السياسية. هذه الازدواجية تثير الفضول المعرفي للبحث في حدود التقارب والتمايز بين الدول العربية من خلال التطرق إلى السياقات المختلفة لنشأة الأنظمة السياسية فيها، سواء من الناحية النظرية أو الجوانب السلوكية الإجرائية.

ولعل محاولة الفهم تقودنا إلى طرح الإشكالية التالية: ماهي المحددات المناسبة لفهم نشأة النظم السياسية في الدول العربية؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية أهمها ما يلي:

- بم تتميز بيئة الأنظمة السياسية العربية؟
- ماهي الأسس التنظيمية لعمل الأنظمة العربية؟
- ما طبيعة الجوانب السلوكية للأنظمة العربية داخليا وخارجيا؟
- من خلال ما سبق تتجه الدراسة إلى التركيز على العناصر التالية:
- بيئة النظام السياسي: ويقصد بها الموقع الجغرافي، الوقائع التاريخية "الاستعمار"، الخصائص الاجتماعية، الإمكانيات الاقتصادية، الثقافة السياسية للأفراد.
- الأطر الدستورية والقانونية: وهي منظومة القوانين والضوابط التي تنظم التفاعلات بين وحدات النظام السياسي.
- التفاعلات السياسية: وهي العلاقات المترابطة بين مختلف المكونات (النخب الحاكمة، الأحزاب، النظام الإقليمي والدولي...) بتجلياتها التعاونية والصراعية.

فرضيات الدراسة:

- تُعتبر البيئة الاجتماعية محددا رئيسيا في عملية بناء الدول العربية.
- الدولة في النظام العربي هي انعكاس لإرادة اجتماعية في بناء دولة وطنية.
- التفاعلات السياسية في المنطقة العربية أدت إلى نشوء الدولة لتحقيق الأهداف الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية.

المناهج العلمية المعتمد:

- تتطلب هذه الدراسة اعتماد مناهج بحث مناسبة، وأهمها:
- المنهج الوصفي: وتكمن أهميته في تحديد المفاهيم وإبراز الخصائص المرتبطة بنشأة وتطور الدولة في النظام العربي كما هي في الواقع.
- المنهج التاريخي: والذي يتيح معرفة الخلفيات والتجارب التاريخية التي كان لها دور في تكوين وتطور الدول العربية، خاصة ما تعلّق بالظاهرة الاستعمارية وانعكاسها على شكل وطبيعة تلك الدول.
- المنهج المقارن: وذلك لما تشترك فيه الوحدات السياسية العربية من محددات متشابهة، وأيضا ما يميّزها من خصائص مختلفة.

خطة الدراسة:

- يتوزّع محتوى الدراسة على مبحثين، الأول يتضمن خصائص الأنظمة السياسية العربية، أما المبحث الثاني فيتناول أهم المرتكزات التي تقوم عليها التفاعلات السياسية المرتبطة بسلوك الأنظمة،

المبحث الأول

خصائص الأنظمة السياسية العربية

- انطلاقا من أهمية البيئة الجيوسياسية في تكوين بنية الوحدات السياسية، فإن أي محاولة لفهم التفاعلات المرتبطة بها تقتضي بداية معرفة وفهم طبيعة تلك البيئة ومحدداتها المختلفة. وهو ما تتناوله الدراسة كما يلي:

المطلب الأول: الخصائص الجغرافية

- يتمثل هذا المحدد في المعطيات المكانية المرتبطة بالدولة من حيث مساحتها -كبيرة كانت أم صغيرة- وحدودها الإقليمية وما يرتبط بها من قضايا الجوار الأمنية، الاقتصادية والإنسانية، كذلك طبيعة التضاريس الجغرافية وما تتطلبه من تدابير.

- وهنا يمكن القول بأن الموقع الجغرافي يمثّل مصدر قوة ونفوذ للدولة، كما يمكن أن يفرض عليها تحديات وصعوبات تتسبّب في ضعفها وخضوعها للتهديد الخارجي، خاصة في حال عجز السلطة المركزية عن فرض السيادة. من جهة أخرى يفرض الموقع الجغرافي في بعض الأحيان أعباء إضافية للدولة خاصة ما يتعلق بقضايا الحدود وما يرتبط بها من حركة الأفراد والتبادلات التجارية وإشكاليات الأمن.

ولعل من بين أكثر القضايا تعقيدا في هذا المجال مسألة المياه التي تمس العديد من الدول العربية على اعتبار أن منابع الأنهار الكبرى تقع خارج أقاليم تلك الدول، مما يفرض عليها التنسيق والتعاون المستمر مع دول الجوار، بل والخضوع أحيانا لمقتضيات الواقع، فنجد مثلا عشر دول تشترك في مياه حوض النيل وهو ما فرض وضع نظام قانوني لتوزيع المياه بين السودان ومصر، وقد وصل الأمر حد الصراع بين مصر وإثيوبيا مؤخرا. كذلك الشأن بالنسبة إلى نهر الفرات الذي تشترك فيه العراق، سوريا وتركيا، حيث ينبع من تركيا مرورا بسوريا ليصل إلى العراق وقد كان محل نزاع متجدد بين تلك الأطراف، مما استدعى وضع اتفاقيات دولية لإدارة هذا الملف¹. كما تشكل مسألة المياه مصدر خلاف بين الجزائر والمغرب بسبب الاستغلال غير المتكافئ للموارد المائية المشتركة لاسيما إقامة عدد من السدود بمنطقة قدوسة المغربية مما يهدد الأمن المائي للجزائر خاصة بمنطقة سد جرف التربة بولاية بشار الحدودية.

المطلب الثاني: الخصائص الاقتصادية

وتعني الموارد الطبيعية للدولة ومصادر الثروة المتاحة لديها، والتي لها علاقة بشرعية السلطة السياسية وكيفية إدارة تلك الموارد من خلال التشريعات والأطر التنظيمية، وكذا نمط توزيع تلك الموارد على الفئات الاجتماعية المختلفة، مما يحقق المساندة الشعبية لمخرجات النظام الحاكم. وقد حدث أن كانت الموارد الطبيعية وخاصة المحروقات (البترول، الغاز، المعادن...) سببا في تهديد استقرار الدول و محددا سينا لسياساتها².

كما تعتبر الموارد الطبيعية والطاقوية بالأخص مصدرا للتأثير الخارجي في القرار السياسي الداخلي بواسطة دمج واحتواء الأنظمة في النظام الدولي، لتفادي التأثير السلبي على مصالح القوى الصناعية خاصة في إمدادات النفط والغاز، إضافة إلى ضمان استمرار الصادرات نحو الدول المستهلكة بما في ذلك مبيعات الأسلحة. على عكس الدول النفطية التي تعتمد على الربح البترولي كمصدر رئيسي للدخل، نجد في المقابل أن محدودية الإمكانيات الطبيعية تكون دافعا للبحث عن بدائل اقتصادية أخرى وتنويع مصادر الدخل القومي وكذا الفردي، على غرار تجارب دولية ناجحة مثل تجربة سنغافورة.

المطلب الثالث: الخصائص البشرية

من المعلوم أنّ العنصر البشري هو مكوّن أساسي من مكونات الدولة، وهو بذلك يعتبر محددا ومقياسا لقوّتها أو ضعفها. فكلما كان عدد السكان منسجما مع المكونات الأخرى فإنه يساعد على الاستغلال الجيد للإمكانات المتاحة، وعلى العكس من ذلك إذا كان عدد السكان لا يتناسب مع مساحة وموارد الدولة

¹ - علي الدين هلال- نيفين مسعد، النظم السياسية العربية. قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 2005، ص 82.

تيري لين كارل، ت حسين بن حمزة، مخاطر الدولة النفطية- تأملات في مفارقة الوفرة، بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية،

² - ط 1، 2007، ص 7.

إضافة إلى عدم الانسجام العرقي والديني، فإن ذلك يمكن أن يشكّل عبئا بل مصدر عدم استقرار وبالتالي تهديدا لكيان الدولة. وهذا طبعا يرتبط في كل الأحوال بمنظومة القيم والقوانين السائدة داخل المجتمع.

ومن المسائل المهمة التي ترتبط بالعنصر البشري مسألة الهوية والانتماء العقائدي، فالملاحظ أنّ الولاء للدين يتفوّق على الاعتبارات الأخرى، وهو ما يتجلى لدى سكّان البلاد العربية خاصة المسلمين منهم وهم الأغلبية حيث رغم تعاقب الحضارات التي مرّت بالمنطقة وحتى حملات الاحتلال لم تقطع صلة الناس بمرجعيتهم الدينية وظلّت مكّة والمدينة وبيت المقدس رموزا دينية مقدّسة وعواصم روحية للمسلمين العرب رغم اختلاف أوطانهم وقد وصف الباحث اندري رمون الحج بـ "المؤتمر العالمي للفكر الإسلامي". وخلاصة ذلك أنّ التباعد الجغرافي لا يكاد يصمد أمام الانتماء الثقافي¹.

المطلب الرابع: التجربة الاستعمارية

تميّزت المنطقة العربية منذ القديم -وبشكل متجدد- بكونها هدفا للأطماع الاستعمارية على اختلاف أنماطها (وصاية، انتداب، استيطان...)، وهو ما يبرز أهمية معرفة وفهم تلك التجارب الاستعمارية من أجل فهم كيفية وخلفيات تكوين الدول العربية ومختلف التفاعلات المرتبطة بأنظمتها السياسية، لاسيما كيفية التحرر من الاحتلال والمنطلقات الفكرية للنخب الحاكمة بعد الاستقلال. وفي هذا السياق يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط للاستعمار استهدفت الدول العربية:

(أ)- الاستعمار السياسي:

وكان يهدف إلى التحكم في القرار السياسي خاصة في مجال الأمن والسياسة الخارجية بما يحقق مصالح القوى الكبرى، وفي المقابل عدم التركيز على الشؤون الداخلية لتلك الدول، وقد تمثل هذا النموذج في الاستعمار البريطاني لمنطقة الخليج العربي.

(ب)- الاستعمار الاستيطاني:

وهو الذي يستهدف كافة مقومات البلد اقتصاديا وحتى ثقافيا عن طريق محاربة المعتقدات الدينية، اللغة، القيم الاجتماعية. والعمل على تكريس قيم ومعتقدات المحتل، وأوضح مثال على هذا النمط هو الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830.

(ج)- الاستعمار الاستيطاني الاحتلالي:

ويقوم على إلغاء السكان الأصليين بواسطة القمع والتهجير، مقابل نشر المستوطنين والوافدين بهدف تغيير معالم المجتمع الديموغرافية والثقافية، بشكل يجعل من أصحاب الأرض غرباء عن وطنهم، والمثال الأكثر وضوحا على ذلك هو الاحتلال الصهيوني لفلسطين.

رغم أنّ الظاهرة الاستعمارية كان لها تأثير على البنية السياسية للدول العربية من خلال المؤسسات التي أقامها المحتل "سياسية، عسكرية، اقتصادية..." إلا أنها واجهت مقاومة صلبة من طرف السكان المتمسكين

¹- لوسات فلنزي، ت حمادي الساحلي، المغرب العربي قبل احتلال الجزائر، تونس: سراس للنشر، 1994، ص ص 115..117.

هويتهم الثقافية المشتركة، فقد كانت تلك المؤسسات في نظرهم تعبيرا عن الغزو والاحتلال وعليه ظهرت تنظيمات بديلة في مجال التعليم والقضاء والشؤون العامة تعبر عن النسق الحضاري للشعوب العربية¹.

المبحث الثاني

التفاعلات السياسية

المطلب الأول: الأطر الدستورية

نظرا للعلاقة التعاقدية التي تربط أفراد الدولة بالسلطة السياسية فإن ذلك يستوجب وجود آلية تضبط وتحكم تلك العلاقة، وتتمثل هذه الآلية في وثيقة الدستور وما يرتبط بها من قوانين ونصوص تنظيمية تحدد الحقوق والواجبات ومعايير الحكم وتوزيع الأدوار. ورغم أهمية الدستور إلا أن وجوده ليس ضمانا مطلقا لاحترام العقد الاجتماعي الذي يربط المواطنين بالسلطة، حيث تتدخل عوامل أخرى منها طبيعة النخبة الحاكمة ومدى قوة الثقافة المدنية للأفراد. وبالنظر إلى مكانة الدساتير في الدول العربية فإنه يمكن ملاحظة التفاوت بين النصوص والممارسة، خاصة إذا تعلق الأمر بالعهدات الرئاسية واستمرار رأس السلطة التنفيذية، فقد حدث أن تم تعديل الدستور التونسي سنة 1975 وإعلان الحبيب بورقيبة رئيسا مدى الحياة، كما تم أيضا إلغاء شرط السن لتمكين الرئيس بن علي من الاستمرار في الحكم وهو الذي انقلب على بورقيبة سنة 1987 بحجة التصدي لفكرة الرئاسة مدى الحياة. وفي سوريا تم تعديل الدستور سنة 2000 في أقل من نصف ساعة عقب وفاة الرئيس السوري السابق حافظ وتخفيض سن الترشح للرئاسة من 40 إلى 35 سنة لتمكين الابن بشار الأسد من استخلاف والده في رئاسة الدولة والأمانة العامة لحزب البعث في سوريا².

وفي الجزائر لم يحظ الدستور بالمكانة المناسبة منذ بداية الاستقلال حيث تم تجميده من طرف الرئيس بن بلة في بداية أكتوبر 1963 بعد إقراره بثلاثة أسابيع فقط³، وبعد تنحية بن بلة عن الحكم من طرف العقيد هواري بومدين تم إلغاء الدستور بشكل فعلي إلى غاية إعلان دستور جديد سنة 1976 ورأينا كيف تم تعديل الدستور بعد ذلك في فترة الرئيس بوتفليقة سنة 2008 لتحقيق هدف رئيسي وهو إلغاء تحديد العهدات الرئاسية لتمديد بقائه في الحكم. من خلال ما سبق وبالنظر إلى التجربة الدستورية في أغلب الأنظمة العربية نلاحظ أن الدساتير لم تشكل في حقيقة الأمر ضابطا ومقياسا فعليا للحدود السلطوية، ولم تحقق الأهداف التعاقدية بين المواطنين والحكام فالواقع يثبت بوضوح مدى التباين بين النصوص الدستورية والممارسة الفعلية للسلطة في الدول العربية، بل كانت الدساتير في معظم الأحيان إطارا لممارسة الهيمنة ضمن إطار رسمي.

¹ - عاصم الدسوقي، عوامل الوحدة والتفكك العربي، القاهرة: مؤسسة ابن خلدون، ط 3، 2001، ص 49، 50.

² - أحمد إبراهيم محمود... (وآخر)، حال الأمة العربية - النهضة أو السقوط،، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2010، ص 114.

³ - صالح بلحاج، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 56، ص، 2010.

المطلب الثاني: الثقافة السياسية

تعبّر الثقافة السياسية عن اتجاهات وتوجهات المواطنين صوب النظام السياسي، وبالتالي تحديد طبيعة العلاقة بين السلطة والأفراد من خلال المطالب والاحتياجات المعبر عنها، والمخرجات التي تتمثل في القرارات وتوزيع مختلف الأدوار والنشاطات. وتُصنّف الثقافة السياسية في معظم المجتمعات العربية على أنها ثقافة محدودة من حيث تأثيرها في الفعل السياسي، وينعكس ذلك من خلال المشاركة السياسية التي تكون شكلية في أغلب الحالات، فالقرارات الحاسمة عادة ما تخضع لمعايير الحكام في حين يقتصر دور الأفراد على إضفاء الشرعية الشكلية من خلال الانتخابات التي عادة ما تكون نتائجها معلومة مسبقا، ومن نتائج ذلك هو عدم فعالية المشاركة السياسية وارتباطها بمحطات محددة بدل التفاعل المستمر.

تتيح دراسة العملية السياسية معرفة طبيعة الفاعلين السياسيين وبالتالي خلفيات وحقيقة التأثير بين مكونات النظام السياسي، ومنه فهم خصوصية الدولة. وفي هذا السياق يمكن تحليل العملية السياسية في السياق العربي من خلال أربعة عناصر هي:

01- إيديولوجيا الحكام:

حيث تُعتبر الخلفيات الفكرية محددا هاما لسلوك الحكام تجاه وحدات النظام السياسي وأيضا تجاه المجموعة الدولية، بحيث تكون موجها ومرتكزا للخيارات الاقتصادية، الاجتماعية، وحتى المناهج التعليمية، إضافة إلى التحالفات الإقليمية والدولية (عدم الانحياز، الأممية الاشتراكية، الفرانكفونية...).

02- المنظومة الحزبية:

ويُقصد بها شكل النظام الحزبي المعتمد من طرف الدولة، حيث تختلف مؤسسات الحكم في ظل نظام الحزب الواحد عن مؤسسات نظام التعددية الحزبية، والملاحظ أن العديد من الدول العربية تبنت نظام الحزب الواحد خاصة بعد إنهاء الاحتلال الأوروبي لها وانسجاما مع التوجهات الفكرية السائدة في الدول الاشتراكية المتحالفة معها (الاتحاد السوفياتي، الصين...). وبعد ذلك ظهرت التعددية الحزبية في سياق موجة تغيير عالمية بعد انتهاء الحرب الباردة وصعود الرأسمالية، مما انعكس على بنية وسلوك الأنظمة السياسية في الدول العربية.

المطلب الثالث: النخب الفاعلة

ويبرز دورها من خلال التأثير في عملية صنع القرار بطرح الانشغالات واقتراح الحلول المناسبة، إضافة إلى تأطير المجتمع وتفعيل الثقافة المدنية لدى الأفراد، وفي هذا السياق هناك من يرى بأن النخب السياسية تتحمل مسؤولية صناعة البديل المناسب القادر على تحمّل أعباء الحكم مقابل الدعوة إلى إعادة النظر في دور مؤسسة الجيش والتي ظلّت الأكثر تنظيما وانضباطا مما أهّلها للهيمنة على باقي المؤسسات لاعتبارات عديدة لا

سيما بعد زوال الاستعمار وتأسيس الدولة الحديثة¹. ويرتبط مفهوم النخبة في الدول العربية بفكرة القيادة، حيث ميّز الباحثون في البيئة العربية بين ثلاثة أصناف من النخب:

(01)- النخب التقليدية التكيّفية:

وتتمثل في كبار التجار وملّك الأراضي وزعماء القبائل، وشيوخ الزوايا... حيث تعمل تلك النخب على التكيّف مع الواقع السياسي، وتميل إلى مقاومة التغيير حفاظا على استقرار بيئتها بما يضمن ديمومة مصالحها.

(02)- النخب التحديثية:

وتتشكل من الطبقة الوسطى للعاملين بالتجارة والقطاع الصناعي، إضافة إلى الإداريين. وتتسم تلك النخب بالطابع الليبرالي والتزامها بالأطر الدستورية القانونية، وتعتبر المؤسسات المنتخبة الفضاء المناسب للتعبير عن المصالح وتحقيق المطالب.

(03)- النخب الثورية التعبوية:

ينتمي إلى هذا الصنف الناشطون النقبانيون ومنتسبو الجيش، وتنتهج تلك النخب الأسلوب الثوري للوصول إلى السلطة اعتقادا في أحقيتها في الاستفادة من الموارد العامة، وهي بذلك تتبنى إيديولوجيا ثورية وفق رؤية شاملة تشمل كافة مجالات الشأن العام (اقتصاديا، اجتماعيا...) وعادة ما تجد هذه النخب في نظام الحزب الواحد أداة مناسبة لتحقيق أهدافها خاصة من خلال تعبئة الجماهير وتجنيدها في إطار تنظيمات تعاضدية².

المطلب الرابع: التكتلات الإقليمية

تجدر الإشارة إلى أنّ تكوين وتحديد هوية النخب ومدى فاعليتها لا يقتصر على الظروف المحلية فحسب، بل يتجاوز حدود الدولة الوطنية خاصة في سياق الجيوسياسية العالمية التي تعزّز دور تكنولوجيات الإعلام والاتصال في التأثير على الفعل السياسي الداخلي ضمن بيئة إقليمية ودولية تتجاوز الحدود التقليدية المعروفة³. وبالتالي فالعوامل الخارجية لها تأثير مباشر على بقية العناصر المذكورة أعلاه؛ بحيث تساهم في تحديد إيديولوجيا الحكام، ومن ثم رسم معالم المنظومة الحزبية والتي تتأثر بدورها بطبيعة النخبة السياسية ومنه تتحدد اتجاهات الثقافة والمشاركة السياسية للأفراد ضمن النظام السياسي للدولة. ومن مظاهر التأثير الفكري سرعة انتشار التيارات الإيديولوجية والسياسية على غرار الاشتراكية في العديد من الدول العربية (العراق، مصر، الجزائر...)، كما استطاع القوميون (ساطع الحصري، ميشيل عفلق، وقسطنطين زريق) بعث أفكارهم التي تقدّس وحدة اللغة (العربية)، الأرض (لا تعترف بالحدود)، حيث امتدت من سوريا إلى الأردن إلى لبنان

¹ - أحمد ولد داده... (وآخر)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 91.

² - محمد شلي، انعكاسات الدولة التعاضدية في عملية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي- مجلة فكر ومجتمع، الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، عدد 10، أكتوبر 2011، ص 136.

³ - عبد العزيز جراد، الجيوسياسية العالمية: مفاهيم، معالم ورهانات، الجزائر: منشورات الشهاب، 2018، ص 127.

والعراق. كذلك الأمر بالنسبة إلى التجمعات الإقليمية التي لها تأثير على مواقف الدول على غرار مجلس التعاون الخليجي الذي يعبر عن المصالح والتوجهات المتجانسة لدول الخليج العربي.

خاتمة:

إن البحث في محددات الدولة في النظام الإقليمي العربي يكشف عن السمات المشتركة للأنظمة السياسية في هذه الدول، والتي مردّها التراكمات التاريخية والخصائص الجغرافية والاقتصادية، وكذا التركيبة البشرية، حتى أنّ البحث في طبيعة النظام الإقليمي العربي يقود إلى نموذج متميّز يحمل سمات الانسجام والتقطع معا.

فقد رأينا كيف كان للتجربة الاستعمارية دور في تحديد معالم معظم الدول العربية وحتى رسم حدودها الجغرافية، كذلك تُعتبر التضاريس والموارد الطبيعية عاملا مهما في تصنيف الدول من حيث مكانتها الجيوسياسية والاقتصادية، ويُعد أيضا العامل البشري جزءا من مصادر قوة أو ضعف تلك الدول، فضلا عن دور النخب-باختلاف أصنافها- في رسم معالم المجتمع السياسي والمدني. كما تتأثر التفاعلات السياسية في الدول العربية بالعوامل الخارجية لاسيما نتيجة الاعتماد المفرط على صادرات البترول والغاز كمورد رئيسي للميزانية، مما ينتج عنه عدم استقلالية القرار.

لا شك أنّ المقومات المشتركة والمتنوعة التي تتوفر عليها الدول العربية تمكّنها -في حالة الاستغلال الجيد- من تجاوز أزمات التنمية والأمن بمختلف أبعاده. وفي هذا السياق لابد من معالجة معضلة الشرعية السياسية، وتكريس الثقافة السياسية المدنية، وتجاوز الخلافات البينية مما يسهل التعاون الاقتصادي والتواصل الإنساني في ظل بروز مقاربات جديدة للتكتلات الإقليمية والدولية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب/

- (01)- إبراهيم محمود أحمد ... (وآخر)، حال الأمة العربية -النهضة أو السقوط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010.
- (02)- بلحاج صالح، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- (02)- جراد عبد العزيز ، الجيوسياسية العالمية: مفاهيم، معالم ورهانات، الجزائر: منشورات الشهاب، 2018.
- (03)- الدسوقي عاصم، عوامل الوحدة والتفكك العربي، القاهرة: مؤسسة ابن خلدون، ط3، 2001.
- (04)- فلنزي لوسات، ت الساحلي حمادي، المغرب العربي قبل احتلال الجزائر، تونس: سراس للنشر، 1994.
- (05)- كارل تيري لين ، ت بن حمزة حسين، مخاطر الدولة النفطية- تأملات في مفارقة الوفرة، بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، 2007.

(06)- محمودي محمد، النزاعات العربية- العربية وتطور النظام الاقليمي العربي 1945-1985، الجزائر: منشورات ANEP ، 2002.

(07)- هلال علي الدين - مسعد نيفين، النظم السياسية العربية. قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 2005.

(08)- ولد داداه أحمد... (وآخر)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002 .

ثانيا/ المقالات العلمية:

(01)- شلي محمد، انعكاسات الدولة التعاوضية في عملية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي- مجلة فكر ومجتمع، الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، عدد 10 ، أكتوبر 2011.